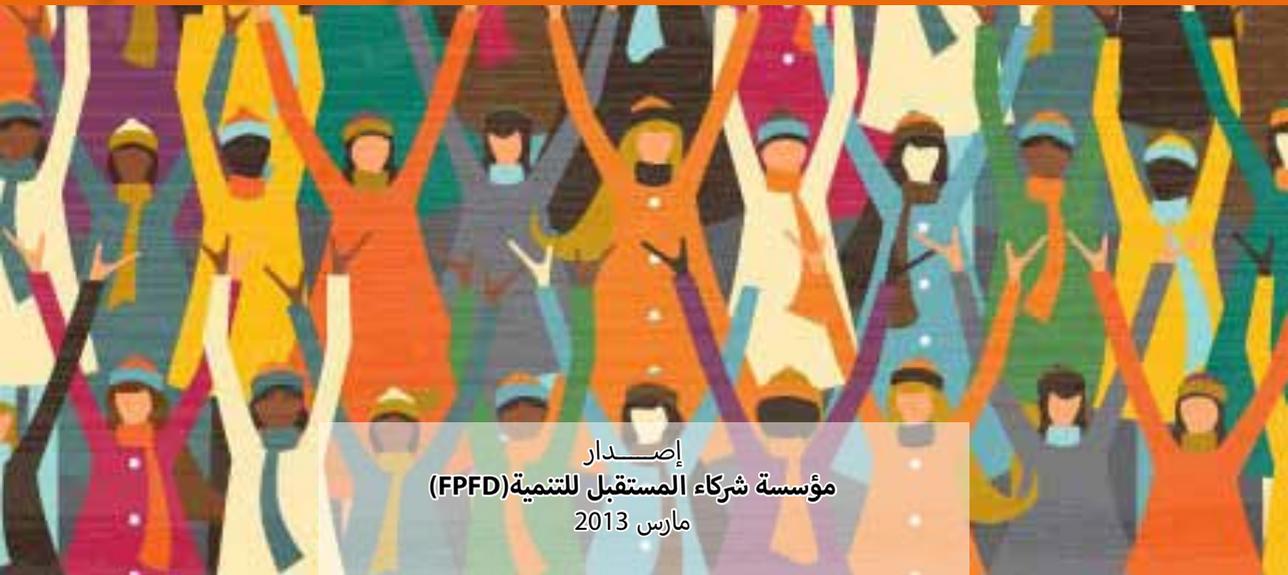




الدولة المدنية والمواطنة المتساوية

مشروع رسالة لكل مواطن



إصدار
مؤسسة شركاء المستقبل للتنمية (FPFD)
مارس 2013



جميع الحقوق محفوظة © لمؤسسة شركاء المستقبل للتنمية (FPFD)
رقم الإيداع (160)
الطبعة الأولى - صنعاء - مارس 2013
يمكنكم قراءة أو تحميل النسخة الالكترونية على موقع مؤسسة
www.fbfd-yemen.org

الدولة المدنية والمواطنة المتساوية

مشروع
رسالة لكل شباب

فريق عمل المشروع:

نسرین الجبري

بشرى العامري

مهدي أمين الجنيد

مراجعة لغوية:

سامي ياسين القباطي

تصميم وإخراج:

حمزة الحمادي

الإشراف والمتابعة:

أ / عبدالإله سلام

أشراف عام:

د / نزار غانم

المقدمة

إن المرحلة الانتقالية التي تمر بها اليمن تعد من أهم المراحل السياسية التي تشهدها اليمن في تاريخها السياسي الحديث والذي جعلها مدعاهً إلى تضافر كافة جهود وأفعال القوى السياسية والاجتماعية والفعاليات المدنية والشبابية للإسهام في بناء الدولة التي يطمح الجميع إلى العيش فيها في ظل العدالة والمواطنة المتساوية وذلك على إثر الاحتجاجات الثورية الشعبية الشبابية السلمية التي شهدتها اليمن في مطلع شهر فبراير 2011م والتي خرجت ضد النظام السياسي السابق من أجل التغيير وبناء أسس الدولة المدنية الحديثة.

فتولدت لدى مؤسسة شركاء المستقبل FPPD فكرة إشراك الشباب في تعريف ومناقشة أسس وقواعد الدولة التي يتطلع إليها الشباب خصوصاً وأن اليمن مقدّمة على عقد مؤتمر حوار وطني عام شامل سوف يتم من خلاله مناقشة كافة مشاكل وقضايا اليمن السياسية والاجتماعية والاقتصادية بهدف الخروج برؤية لصورة وشكل اليمن الجديد. اليمن الذي يبحث عنه الجميع. فبادرت المؤسسة بالتعاون مع بعض الجهات الشريكة بالتوجه بأنشطتها إلى شريحة الشباب خصوصاً وأنها هي الشريحة المعنية بالشكل الأساسي والتي لعبت دوراً بارزاً في إحداث التغيير.. من خلال إشراكهم في الفعاليات وحلقات النقاش المصغرة حول مفهوم الدولة وأشكال النظر السياسية وأسس بناء الدستور وطرق وآليات إدارة السلطات وأهمية الفصل بينها، بالإضافة إلى شرح صور أشكال الدولة وحقوق المواطنة وأشكال الديمقراطية المتبعة في العديد من دول العالم بالإضافة إلى مفاهيم عامة حول الحقوق والحريات والمواطنة المتساوية.

فكان لهذه الأنشطة الأثر المرجو لدى الشباب بحيث تمكنت من رسم وتوضيح الصورة لدى المشاركين في أنشطة المشروع حول العديد من المفاهيم والصور الذهنية المرسومة في مخيلتهم حول المستقبل الذي بدأ الآن يتشكل ويتكون رويداً رويداً في مخيلتهم البشرية الغضة وها هم في بداية الطريق الاستشرافي لتقرير استراتيجية الصورة الحقيقية لما يريدون أن يكونوا عليه، فاستلهموا كل تلك الأفكار والمفاهيم النقاشية التي تشاركوا في إدارة دفة الحوار حولها مع زملائهم المشاركين وبمساعدة مسري التدريب وعمدوا إلى ترجمة كل تلك الرغبة والحاجة على شكل لوحات فنية رسمية تعبيرية، تشكيلية في أحيان وكاريكاتورية ناقدة في أحيان أخرى.

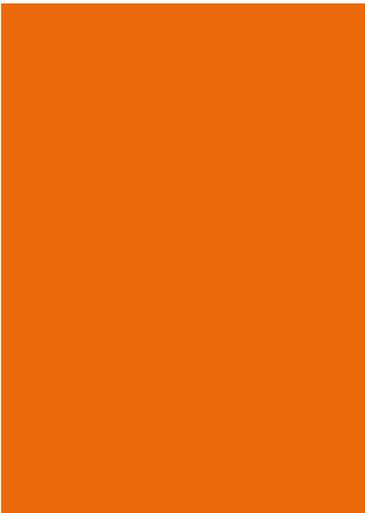
وهذا ما سوف تلمسونه بوضوح بمشاعر شبابية جياشة استطاعت أن تعبر عن تطلعاتها نحو المستقبل الذي تريده بشكل واضح من خلال ما خطته أناملها الصغيرة من رسومات تشكيلية وتعابير إنشائية تعبر عن خلجات أنفسها والإفصاح عن مكامن قلقها بدون أي تدخل أو رتوش فيما أبدعته ريشة كل مشارك ومشاركة.

وإذا كان لا بد من كلمة شكر هنا فهي يجب أن توجه إلى كل شاب وشابة شاركوا في أن ترى أنشطة هذا المشروع النور فيبداعهم خرج إلى النور. ولم تكن نحن في مؤسسة شركاء سوى مرآة عاكسة انعكست عليها هموم وتطلعات المشاركين بكل وضوح وتجلي من خلال ما سوف تشاهدونه بين دفتي هذا الكتيب التوثيقي الفني الإبداعي الشبابي.

والله الموفق،،،



الفصل الأول



المواطنة المتساوية والدولة المدنية

الدولة:

هي تجمع سياسي لمجموعة من الأفراد ذوي روابط مشتركة يمارسون حياتهم على إقليم جغرافي محدد ويخضعون لنظام سياسي معين يتولى إدارة شؤون الدولة والمجتمع عبر مؤسسات شبه دائمة.

العناصر الأساسية للدولة:

فضلا عن مبدأ الاستقلال والسيادة، فإن العناصر الأساسية للدولة هي:



الوطن:

الوطن أبعد من اختزاله في قطعة أرض جغرافية ولد عليها الإنسان، فهو المكان الذي يرتبط به شعب ما أو أمة ما ارتباطا تاريخيا وثقافيا وثيقا، بغض النظر عن أديانهم ومذاهبهم أو ألوانهم أو معتقداتهم، ومن ثم تولدت منه الهوية الوطنية لهذا الشعب أو لتلك الأمة.



ما هو الوطن؟ هل هو
قطعة الأرض الجغرافية التي
ولد عليها الشخص؟

المواطن:

هو إنسان يعيش مع مجموعة من الأفراد على أرض وطن واحد، بغض النظر عن دينهم ومذاهبهم، وان كانوا يرتبطون في الغالب بمجموعة من الخصائص المشتركة مثل اللغة والتاريخ والثقافة، وللمواطن حقوق مختلفة، مدنية وسياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية، وعليه أيضا واجبات تجاه الوطن والمواطنين.

المواطنة:



يشير مفهوم المواطنة إلى الانتماء إلى دولة بذاتها كبديل عن الانتماء التقليدي للقبيلة أو العشيرة أو الطائفة أو الملة، ويرتب مجموعة من الحقوق والواجبات على من يتمتع بهذه الصفة.

هو مبدأ وأساس لإدارة الدولة والمجتمع يعنى بالمساواة الكاملة بين كل المواطنين ممن يعيشون على أرض الوطن أو المغتربين، في الحقوق والواجبات لاسيما الحقوق المدنية والسياسية بمعنى آخر هو مبدأ يقضي بعدم التمييز بين المواطنين على أساس اللون أو الدين أو العرق أو النوع.

المقومات الرئيسية للمواطنة:

- المقوم السياسي
- المقوم الاقتصادي
- المقوم الاجتماعي
- المقوم الثقافي

المساواة والاندماج الاجتماعي:

حق جميع الناس في الحصول على فرص الارتقاء الاجتماعي وتحسين أوضاعهم دون تمييز على أساس الجنس أو اللون أو الدين أو الأصل العرقي أو الأصل الاجتماعي أو غير ذلك من الفوارق.

احترام مبدأ المساواة والاندماج الاجتماعي يقتضي:

1. تطهير القانون من كل شوائب التمييز.
2. إنشاء القانون على قيم العدالة و تكافؤ الفرص.

الحقوق الاجتماعية والاقتصادية:

- الحق في العمل وحرية اختياره.
- الحق في التمتع بشروط عمل عادلة ومرضية.
- الحق في تقاضي أجر متساو عن العمل المتساوي.
- الحق في الراحة وأوقات الفراغ.
- الحق في تكوين النقابات والانضمام إليها.
- الحق في الإضراب.
- الحق في الرعاية الاجتماعية.
- الحق في حماية العائلة والأمومة والطفولة.
- الحق في مستوى معيشي لائق.
- الحق في التمتع بأعلى مستوى من الصحة الجسدية والعقلية.
- الحق للجميع في تعليم ابتدائي إلزامي ومجاني.
- الحق في تعليم عال متاح للجميع.
- حق التملك وعدم حرمان أي شخص من ملكه تعسفا.

الحقوق المدنية:

- الحق في الحياة.
- الحق في المساواة.
- الحق في حرية التفكير والرأي والتعبير.
- الحق في حرية المعتقد والعبادة.
- الحق في حماية حرمة الحياة الخاصة.
- الحق في المعاملة الإنسانية الكريمة ومنع التعذيب.
- الحق في الزواج.
- الحق في الجنسية.
- الحق في التنقل.
- الحق في توفير العدالة الناجزة.

الحقوق الثقافية:

- الحق في المشاركة في الحياة الثقافية.
- الحق في التمتع بثمار التقدم العلمي.
- الحق في إشاعة العلم والثقافية.
- الحق في احترام حرية البحث العلمي والنشاط الإبداعي.
- الحق في المشاركة في الأنشطة والحياة الثقافية.
- الحق في تبادل المعلومات والوصول إليها.
- حق الأقليات الإثنية أو الدينية في الحماية والحرية.

الحقوق السياسية:

- الحق في الانتخاب والترشيح.
- الحق في تشكيل الأحزاب السياسية والنقابات والجمعيات والانضمام إليها.
- الحق في تقلد الوظائف العامة.
- الحق في التجمع السلمي.
- حق الأقليات الإثنية أو الدينية في الحماية والحرية.



الحق في التنمية:

- الحق في المشاركة في التنمية المحلية.
- الحق في الاستفادة من التنمية.
- حق العيش في بيئة نظيفة.

الواجبات:

تعتبر الواجبات المترتبة على المواطنة نتيجة منطقية وامراً مقبولاً في ضل نظام اجتماعي حقيقي يوفر الحقوق والحريات للمواطن وبشكل متساوي وبدون تمييز، ويمكن إن نستخلص بعض هذه الواجبات:

1. واجب دفع الضرائب للدولة.
2. واجب إطاعة القوانين.
3. واجب الدفاع عن الدولة.
4. المشاركة السياسية الحقيقية.
5. الالتزام بالضوابط الخاصة بحماية النظام العام والسكينة العامة والآداب العامة.
6. الإبلاغ بالجرائم التي تقع من الآخرين.

مفاهيم أساسية في الحكم

الديمقراطية:

يندرج تحت كلمة الديمقراطية المفاهيم والمبادئ الآتية:

- الفصل بين السلطات.
- مبدأ التمثيل والانتخاب.
- مبدأ المواطنة وسيادة القانون.
- مبدأ تداول السلطة سلمياً.
- الفصل بين السلطة الدينية والدينية أو السياسية.
- مفهوم الشرعية السياسية.
- الديمقراطية تقتضي قبول الأقلية أو المعارضة برأي الأغلبية.



الدولة المدنية:

ظهرت فكرة الدولة المدنية عبر محاولات فلاسفة التنوير تهيئة الأرض – فكرياً – لنشأة دولة حديثة تقوم على مبادئ المساواة وترعى الحقوق، وتنطلق من قيم أخلاقية في الحكم والسيادة.. ولقد تبلورت فكرة الدولة المدنية عبر إسهامات لاحقة ومتعددة من مصادر مختلفة في العلوم الاجتماعية.

ولكي يبيلور المفكرون طبيعة الدولة الجديدة لجئوا إلى تصوير حالة الطبيعة التي تقوم على الفوضى وعلى طغيان الأقوى. فهذه الحالة تحكمها مشاعر القوة والغضب والسيطرة؛ فتفقد الروح المدنية التي تتسم بالتسامح والتساند والتعاون من أجل العيش المشترك. إن تأسيس الدولة المدنية هو الكفيل

الدولة المدنية والمواطنة المتساوية

بسيادة هذه الروح التي تمنع الناس من الاعتداء على بعضهم البعض من خلال تأسيس أجهزة سياسية وقانونية خارجة عن تأثير القوى والنزعات الفردية أو المذهبية، تستطيع أن تنظم الحياة العامة وتحمي الملكية الخاصة، وتنظم شؤون التعاقد، وأن تطبق القانون على جميع الناس بصرف النظر عن مكانتهم وانتماءاتهم. وتمثل إرادة المجتمع.

يعنى ذلك أن فكرة الدولة المدنية تنبع من إجماع الأمة ومن إرادتها المشتركة.



الدولة المدنية

تعرف على أنها اتحاد من أفراد يعيشون في مجتمع يخضع لنظام من القوانين، مع وجود قضاء يطبق هذه القوانين بإرساء مبادئ العدل. فمن الشروط الأساسية في قيام الدولة المدنية ألا يخضع أي فرد فيها لانتهاك حقوقه من قبل فرد آخر أو طرف آخر. فثمة دائماً سلطة عليا - هي سلطة الدولة - يلجأ إليها الأفراد عندما تنتهك حقوقهم أو تهدد بالانتهاك. وهو ما يعرف بسيادة القانون.

ومن خصائص الدولة المدنية أنها تتأسس على نظام مدني من العلاقات التي تقوم على السلام والتسامح وقبول الآخر والمساواة في الحقوق والواجبات، والثقة في عمليات التعاقد والتبادل المختلفة. إن هذه القيم هي التي تشكل ما يطلق عليه الثقافة المدنية، وهي ثقافة تتأسس على مبدأ الاتفاق؛ أي وجود حد أدنى من القواعد التي تشكل خطوطاً حمراء لا يجب تجاوزها، على رأسها احترام القانون (وهو يشكل القواعد المكتوبة). وتأتي بعده قواعد عرفية عديدة غير مكتوبة تشكل بنية الحياة اليومية للناس، تحدد لهم صور التبادل القائم على النظام لا الفوضى، وعلى السلام لا العنف، وعلى العيش المشترك لا العيش الفردي، وعلى القيم الإنسانية العامة لا على القيم الفردية أو النزعات المتطرفة.

ومن ثم فإن الدولة المدنية لا تستقيم إلا بشرط ثالث هو المواطنة. ويتعلق هذا الشرط بتعريف الفرد الذي يعيش على أرض هذه الدولة. فهذا الفرد لا يُعرف بمهنته أو بدينه أو بإقليمه أو بماله أو بسلطته، وإنما يُعرف تعريفاً قانونياً اجتماعياً بأنه مواطن، أي أنه عضو في المجتمع له حقوق وعليه واجبات. وهو يتساوى فيها مع جميع المواطنين. فإذا كان القانون يؤسس في الدولة المدنية قيمة العدل، وإذا كانت الثقافة المدنية تؤسس فيها قيمة السلام الاجتماعي، فإن المواطنة تؤسس في الدولة المدنية قيمة المساواة.

فالمواطنون يتساوون أمام القانون ولكل منهم حقوق وعليه التزامات تجاه المجتمع الذي يعيشون فيه.

ومن ثم، فإن الدولة المدنية لها خصيصة رابعة مهمة وهي الديمقراطية. فالديمقراطية هي التي تمنع من أن تؤخذ الدولة غصبا من خلال فرد أو نخبة أو عائلة أو أرستقراطية أو نزعة أيديولوجية. إن الديمقراطية هي وسيلة الدولة المدنية لتحقيق الاتفاق العام والصالح العام للمجتمع كما أنها وسيلتها للحكم العقلاني الرشيد وتفويض السلطة وانتقالها. إن الديمقراطية تتيح الفرصة للتنافس الحر الخلاق بين الأفكار السياسية المختلفة، وما ينبثق عنها من برامج وسياسات. ويكون الهدف النهائي للتنافس تحقيق المصلحة العليا للمجتمع (إدارة المجتمع والسياسات العامة بأقصى درجات الدقة والإحكام والشفافية والأداء الإداري المتميز النزيه) والحكم النهائي في هذا التنافس هو الشعب الذي يشارك في انتخابات عامة لاختيار القيادات ونواب الشعب، لا بصفتهم الشخصية وإنما بحكم ما يطرحونه من برامج وسياسات.

ولا تتحقق الديمقراطية إلا بقدرة الدولة المدنية على تطوير مجال عام أو ميدان عام، وهو مصطلح يطلق على مجال النقاش والتداول العام الذي يحقق التواصل الاجتماعي بين الجماعات المختلفة والآراء المختلفة. ويضم المجال العام مجالات فرعية للنقاش والحوار، تبدأ من الصالونات الفكرية وتتدرج عبر الجمعيات الأهلية والمنتديات والمؤتمرات العامة وصولا إلى النقاشات التي تدور في أروقة النقابات المهنية وجماعات الضغط والحركات الاجتماعية والأحزاب السياسية. وهذا الميدان العام يحافظ على استقلاله، بحيث يكون قادرا على طرح أفكاره على نحو موضوعي ومحايد.

وأخيرا، فإن الدولة المدنية لا تتأسس بخلط الدين بالسياسة. إن الدين يظل في الدولة المدنية عاملا أساسيا في بناء الأخلاق وفي خلق الطاقة للعمل والإنجاز والتقدم. هذه وظيفة للدين أصيلة في كل المجتمعات الحديثة الحرة. ومن ثم فليس صحيحا أن الدولة المدنية تعادي الدين أو ترفضه. فالدين جزء لا يتجزأ من منظومة الحياة وهو الباعث على الأخلاق والاستقامة والالتزام، بل إنه عند البعض الباعث على العمل والإنجاز والنجاح في الحياة. ينطبق ذلك على الإنسان في حياته اليومية كما ينطبق على رجال السياسة بنفس القدر.

إن ما ترفضه الدولة المدنية هو استخدام الدين لتحقيق أهداف سياسية، فذلك يتنافى مع مبدأ التعدد الذي تقوم عليه الدولة المدنية، فضلا عن أنه – وربما يكون هذا هو أهم هذه العوامل – يحول الدين إلى موضوع خلافي وجدلي وإلى تفسيرات قد تعده عن عالم القداسة وتدخل به إلى عالم المصالح الدنيوية الضيقة. من ثم فإن الدين في الدولة المدنية ليس أداة للسياسة وتحقيق المصالح، ولكنه يظل

الدولة المدنية والمواطنة المتساوية

في حياة الناس الخاصة طاقة وجودية وإيمانية تمنح الأفراد في حياتهم مبادئ الأخلاق وحب العمل وحب الوطن والالتزام الأخلاقي العام.

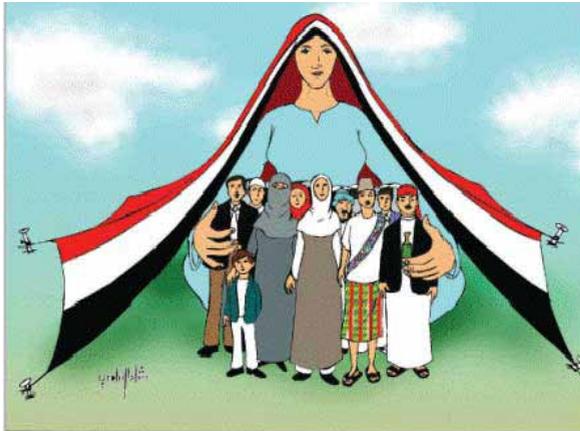
من خلال ما سبق يمكن تعريف الدولة المدنية إجرائياً بأنها:

«الدولة التي تستمد شرعيتها من الشعب مباشرة أو عبر نوابه وممثليه في مختلف مفاصل وتكوينات السلطة تكفل الحقوق والحريات للمواطنين وتحترم التعددية وتلتزم بالتداول السلمي للسلطة وتعمل على تجسيد سيادة القانون وتحقيق المواطنة المتساوية».

عرف د. عزمي بشارة الدولة المدنية بأنها: «الدولة التي تقوم على أساس المواطنة والحقوق المدنية؛ ولا يهم أن يكون الحزب الذي يحكم قد تبني في السابق، أو تبني حالياً أيديولوجية دينية أو يسارية أو ليبرالية، المهم أن يلتزم بشكل واثق بالمبادئ الديمقراطية التي تشكل أساساً لأي دستور ديمقراطي، الدولة المدنية ليست دولة دينية، ولكنها أيضاً ليست الدولة العلمانية العسكرية. وإن أي استناد إلى حكم العسكر لتجنب التيارات الدينية هو عودة للاستبداد»؛ حيث أن مفهوم العلمانية يعني فصل الدولة ومؤسساتها عن المرجعية السياسية للمؤسسات الدينية، وليس فصل الدين عن الدولة.

أسس الدولة المدنية:

1. سيادة القانون.
2. الثقافة المدنية.
3. المواطنة المتساوية.
4. الديمقراطية.
5. فصل مؤسسات الدولة عن المرجعية السياسية للمؤسسات الدينية.



مبادئ الدولة المدنية:

1. الدولة المدنية هي دولة ديمقراطية حرة يكون للشعب فيها السلطة العليا وتكون السيادة فيها للدستور والقانون الذي ينظم العلاقة بين الشعب والنظام الحاكم وينظم العلاقة بين السلطات التي تشكل هذا النظام بخلق حالة من التوازن والفصل النسبي فيما بينها.
2. تقوم الدولة على مجموعة من المؤسسات التي تعمل بشكل متناغم لخدمة المواطنين وتسيير حياتهم ، تتوفر فيها الشفافية وحرية المعلومات ويحق للمواطنين محاسبة المسؤولين عنها من خلال القنوات الشرعية وفي إطار القانون.
3. يعتبر المجتمع المدني بكافة قطاعاته شريك أساسي في عملية صناعة القرار كمستشار وكفاعل باعتباره همزة الوصل بين الشعب والحكومة.
4. عدم استقواء أي مسئول بالدولة بخلفيته الدينية أو العسكرية لفرض أنماط من السلوك على المواطنين أو التمهيد لاتخاذ قرارات سياسية (مصلحة الوطن والدستور) هما فقط المرجعية لكافة المؤسسات وأولها مؤسسة الرئاسة.
5. عدم التمييز السياسي أو الاجتماعي أو القانوني بين أبناء الشعب لما قد ينتج عنه من تمزق للنسيج الاجتماعي.
6. احترام الحقوق والحريات العامة والخاصة لكافة المواطنين (دون تمييز) ومعاينة من يمارس أي انتهاكات لتلك الحقوق والحريات.
7. الدستور "عقد اجتماعي" بين كافة أطراف المجتمع ولا يجوز العبث به أو تغيير نصوصه بعد إقراره من جانب الشعب ويجب أن يضمن احترام الحقوق والحريات العامة والخاصة وبما يتوافق مع المواثيق والمعاهدات الدولية التي وقعت عليها الدولة.
8. عدم التلاعب بالقوانين وتغييرها من وقت لآخر وتفعيل مبدأ التعديل على اللوائح التنفيذية للقوانين وليس القوانين نفسها.
9. تكون حرية التنظيم وتكوين الكيانات السياسية والمدنية والاجتماعية مكفولة بالإخطار وعلى من يتضرر من إحدى هذه التنظيمات اللجوء إلى القضاء وليس العكس.



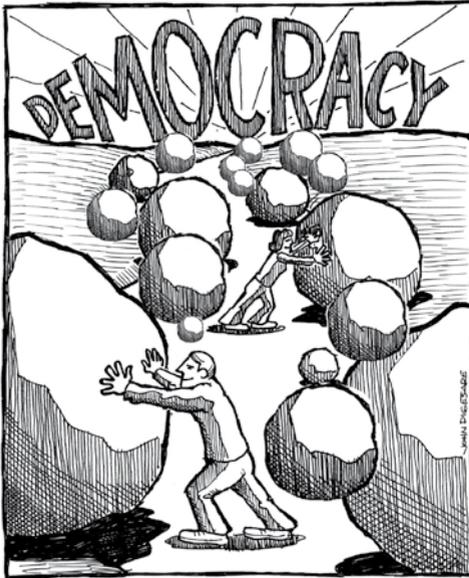
مقومات الدولة المدنية:

1. الدستور:

مجموعة قواعد تنظم الحياة والعلاقة بين السلطات. يكفل للجميع حقوقهم أيا كان دينه أو جنسه وتنادى بالحرية والعدالة والمساواة وهو أبو القوانين.

2. المواطنة:

هي أهم أركان الدولة المدنية ... وهي المساواة بين جميع أبناء الشعب.



3. الديمقراطية:

كل فرد من الشعب له دور وله رأي مسموع ومحترم من خلال مشاركته في الحياة العامة من اجل تحقيق صالحنا جميعا.

وتعتبر «الديمقراطية» مصطلح يوناني مؤلف من لفظين الأول (ديمو) ومعناه الشعب، والآخر (كراتوس) ومعناه سيادة، فمعنى المصطلح إذاً سيادة الشعب أو حكم الشعب.

وهو نظام اجتماعي يؤكد قيمة الفرد وكرامته الشخصية الإنسانية ويقوم على أساس مشاركة أعضاء الجماعة في تولى شؤونها، وتتخذ هذه المشاركة أوضاعا مختلفة وقد تكون الديمقراطية سياسية أو Political Democracy ويكون الشعب فيها مصدر

السلطة وتقرر الحقوق لجميع المواطنين على أساس من الحرية والمساواة من دون تمييز بين الأفراد بسبب الأصل، الجنس، الدين أو اللغة، ويستخدم اصطلاح الإدارة الديمقراطية للدلالة على القيادة الجماعية التي تتسم بالمشورة والمشاركة مع المرؤوسين في عملية اتخاذ القرارات.

أشكال الديمقراطية:



1. الديمقراطية المباشرة

فيها الشعب مصدر السلطة ويمارس السلطة في آن واحد، ولا وجود للحكام في الديمقراطية المباشرة، وسبق أن طبق هذا النوع من الديمقراطية المباشرة في المدن اليونانية القديمة وبشكل خاص في أثينا، وفي بعض الكانتونات "المقاطعات" الصغيرة في سويسرا.

2. الديمقراطية غير المباشرة (النيابية أو التمثيلية)

وفيها يختار الشعب من ينوب عنه لكي يمارس السلطة، فالشعب يبقى مصدرا للسلطة غير انه لا يمارس السلطة بنفسه بل يفوض السلطة إلى حاكم يختارونه من بينهم، وهذا هو النوع الشائع في الوقت الحاضر، حيث يختار الشعب ممثلين أو نواباً لمدة معينة من السنين لكن لا يستطيع الناخبون محاسبة النائب إلى حين انتهاء فترة نيابته، وهذا الشكل هو المطبق في معظم الدول الديمقراطية في العالم.

3. الديمقراطية شبه المباشرة

قوم الديمقراطية شبه المباشرة على أساس وجود برلمان منتخب، يمارس مهامه وصلاحياته، ولكن بعض الأمور الهامة تُرد إلى الشعب ليقول كلمته فيها، فالناخبون في ظل هذا الشكل من أشكال الديمقراطية يشكلون سلطة رابعة إلى جانب السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية، وبهذا يزداد نفوذ الناخبين على حساب البرلمان، كأن يكون للشعب حق الاستفتاء التشريعي، أو السياسي، كأن يكون الاستفتاء على قانون دستوري أو عادي، أو الاستفتاء على أمر من أمور السياسة غير التشريعية، أو أن يكون للشعب حق الاعتراض على قانون معين في مدة معينة، يصبح القانون نافذاً إذا مضت المدة دون اعتراض عليه، وإلا وجب رده حال الاعتراض عليه إلى الجهة التي أصدرته للنظر فيه ثانية، أو كحق

الدولة المدنية والمواطنة المتساوية

الشعب في اقتراح القوانين، ويسمى بحق الاقتراح الشعبي، وإلزام البرلمان بمناقشتها، أو عزل رئيس الجمهورية، وإقالة النائب، أو حل البرلمان، ففي هذه الصور وغيرها، حسب ما يقرره دستور الدولة، يكون للشعب باعتباره صاحب السيادة مباشرة تلك المهام، وإن كانت في الأصل في ظل الديمقراطية النيابية من اختصاص البرلمان.

4. الديمقراطية الشعبية

تطلق هذه التسمية على أنظمة الحكم في الدول التي كانت خاضعة للنفوذ الشيوعي كالنظام الذي كان قائماً في الاتحاد السوفيتي سابقاً ودول المعسكر الاشتراكي السابقة، وتعد الديمقراطيات الغربية هذا النظام غير ديمقراطي لان أساليبه لا تتفق والمقاييس الأساسية التي تقرها الديمقراطيات، فالتعبير عن إرادة الشعب يجري على أساس نظام معقد مفروض من داخل اعلي قيادة حزبية أو جهة حكومية واحدة بحيث تقيد حرية الاختيار لدى المواطن وحرية تأييده أو رفضه لحزب دون آخر.

5. الديمقراطية السورية

نظام حكم سياسي يشبه من حيث الشكل النظام الديمقراطي في بعض جوانبه إلا أنه يختلف عنه من حيث المضمون.

انتشرت نظم الديمقراطية السورية في بعض دول العالم الثالث كصيغة مخففة من صيغ النظم الاستبدادية، وقد ظهرت معظم نماذجها بعد انتهاء الحرب الباردة كوسيلة من وسائل تكيف الأنظمة الاستبدادية مع التغيرات التي حدثت في العلاقات الدولية.

تتميز بإعلان الدولة رسمياً تبني النظام الديمقراطي والسماح بالتعددية السياسية وحرية الرأي وإجراء انتخابات دورية ولكن يتم في نفس الوقت تكبير كل ذلك لصالح النظام الحاكم عبر وسائل دستورية وقانونية وسياسية تفرغ مظاهر الديمقراطية من محتواها الحقيقي.



أركان الديمقراطية:

لليمقراتية النيابية 3 أركان هي:

1. لقيام الديمقراطية النيابية لا بد من وجود مجلس منتخب من الشعب، له سلطات حقيقة تمكنه من المشاركة في إدارة البلاد، خاصة التشريعية منها، فإن لم يتمتع بسلطات حقيقية فإن النظام لا يكون نيابياً، وإن كان المجلس منتخباً، كما هو شأن المجالس الاستشارية التي تقوم بتقديم المشورة للسلطة التنفيذية دون التزامها بأمرها.
2. المساواة وتعني تساوي جميع المواطنين في الحقوق والواجبات والتساوي أمام القانون.
3. الفصل بين السلطات.



العدالة:

في اللغة: هي التوسط في الأمر من غير زيادة أو نقصان والعدل ضد الجور وتعديل الشيء وتقويمه

قال تعالى : (إن الله يأمركم أن تؤدوا الأمانات ، إلى أهلها وإذا حكمتم بين الناس أن تحكموا بالعدل إن الله نعما يعظكم به ، إن الله كان سميعاً بصيراً)

وأما العدالة بالمعنى الخاص فتدل على ما ينبغي أن يكون عليه سلوك الفرد في تعامله مع غيره من أفراد المجتمع، وهنا تقترن العدالة بالفضيلة باعتبارها جزءاً لا يتجزأ منها، وتدل على السلوك الفاضل في جميع مجالات النشاط الإنساني.

سقراط:

ممارسة الفضيلة والسلوك المستقيم في علاقتنا مع الآخرين.

لاروس:

العدالة هي الفضيلة والخصلة الأخلاقية اللتان تحفزان على القسطا واحترام حقوق الغير.

ليبيتي روير:

هي التقدير الصحيح والاعتراف الكامل بحقوق وجدارة كل فرد واحترامه.

أنواع العدالة لدى أرسطو:

1. عدالة التوزيع:

وتشمل توزيع الخيرات والشرف والمناصب أو أي شيء يمكن توزيعه على أفراد الجماعة الإنسانية. ويستلزم تحقيق هذا النوع من العدالة وجود شخصين وشيئين يراد توزيعه بينهما؛ وتقضي العدالة أن تظل وضعية كل واحد من الطرفين كما كانت قبل التوزيع، ومعنى ذلك أن يتم توزيع الأشياء بما يتناسب مع ما يستحقه كل طرف.

هذا مع العلم أن معيار الاستحقاق يختلف باختلاف النظم الاجتماعية: ففي الأنظمة الديمقراطية يكون المعيار هو الحرية.

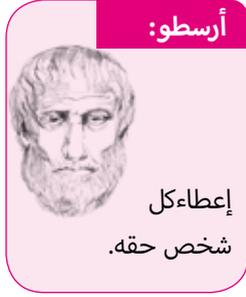
وتكون الثروة هي المعيار في الأنظمة الأوليغارشية، وهو الفضيلة في الأنظمة الأرستقراطية.

2. العدالة التصحيحية:

وتكمن وظيفتها في إعادة الحق المنتهك إلى نصابه، والحقوق المهضومة إلى أصحابها في مجال التعاملات بين الناس.

وهنا يكون هدف الحاكم أو القاضي هو التصحيح لا العقاب، وتقضي العدالة في هذه الحالة أن يتعامل القاضي مع المتنازعين على قدم المساواة، وأن يمسك عن إصدار أي حكم معياري ولا ينظر إلى أي أحد منهما على أنه طيب أو خسيس. وأما ما يجب أن يقوم به فهو بيان الظلم الذي لحق أحدهما وتصحيحه وإعادة الأمور إلى نصابها وإلى ما كانت عليه قبل المعاملات.

وأما في مجال السلوك الإجرامي فإن الهدف يكون هو العقاب وتصحيح الضرر وإعادة الاعتبار للمعتدى عليه.



المفهوم السياسي للعدالة:

إن العدالة بالمعنى السياسي للكلمة تدل على علاقة الدولة بمواطنيها، ولا تتحقق العدالة في هذا الإطار إلا إذا كان جميع المواطنين يتمتعون بنمط عيش مشترك يلي حاجاتهم الأساسية، ويوفر لهم إمكانية الاستقلال الذاتي والحرية والمساواة في جميع مجالات الحياة الاجتماعية بناء على مبدأ التناسب الهندسي أو مبدأ التناسب الحسابي حسب طبيعة النظام الاجتماعي-السياسي. ففي الأنظمة الأرستقراطية تتحدد المساواة بين المواطنين وفقا لمبدأ التناسب الهندسي، لأن توزيع الحقوق في هذا النظام يتم بالنظر إلى وضعية الأفراد واستحقاقاتهم، ويتحدد مفهوم المساواة في الأنظمة الديمقراطية وفقا لمبدأ التناسب الحسابي ما دام كل مواطن حر يتمتع بنفس الحقوق والواجبات.

العدالة الاجتماعية:

مصطلح اجتماعي / اقتصادي / سياسي،

يشير إلى وجود مشاركة كبيرة لغالبية السكان في السلطة والثروة.

ويتم قياس العدالة الاجتماعية داخل

المجتمع من خلال طبيعة الهيكل الاجتماعي / الاقتصادي للبلد؛ ففي حال كان توزيع الثروة في المجتمع يشير إلى أن أقلية صغيرة من السكان تستحوذ على أغلبية الثروة فيما لا يمتلك باقي السكان شيئاً فإن ذلك يعد دليلاً على غياب العدالة الاجتماعية.



وفي المقابل إذا كانت معظم الثروة في مجتمع ما تتركز في يد الطبقة الوسطى فإن ذلك يعد مؤشراً على وجود عدالة اجتماعية أكبر. ينتج عن التوزيع العادل للثروة مشاركة سياسية أكبر وبالتالي حصول الطبقة الوسطى على نفوذ سياسي أكبر.

العدالة الانتقالية

مفهوم العدالة الانتقالية

إن مفهوم العدالة الانتقالية يبدووا ملتبسا لوصف العدالة هنا بالانتقالية، ما يجعلها ليست من صنف العدالة التقليدية المرتبطة بالقضاء والمحاكم بأنواعها. لكنها تشترك مع العدالة التقليدية في إرجاع الحق أو بعض الحق إلى من انتهكت حقوقه لسبب من الأسباب ولا سيما ما تعلق منها بالسياسية

مجالات تطبيق العدالة الانتقالية

يتم تطبيق العدالة الانتقالية في الفترات الانتقالية أو ما تعرف بفترات التحول السياسي، مثل تغيير نظام أو حاكم لسياسته ويكون الغرض من تطبيقها جبر الأضرار لضحايا الانتهاكات الخطيرة التي كثيرا ما تكون جماعية.

لا يتناقض اختيار نهج العدالة الانتقالية مع اللجوء إلى العدالة الجنائية على المستوى الوطني أو الدولي.

أركان العدالة الانتقالية:

1. كشف الحقيقة.
2. الاعتراف.
3. جبر الضرر.
4. إصلاح المؤسسات.

فوائد تطبيق العدالة الانتقالية:

- تعمل على ضمان عدم تكرار الانتهاكات.
- تعمل على طي صفحة الماضي والتوجه نحو المستقبل.
- تعمل على تحقيق مصالحة وطنية وتساعد على إعادة النسيج الاجتماعي.
- تحقق العدالة لضحايا الانتهاكات عبر جبر الضرر المادي والمعنوي.



ضمانات الدولة المدنية:

تكمن أهمية الدولة المدنية الحديثة كونها تمثل أداة لقياس مدى تحقق الدولة المؤسسية بمقوماتها التشريعية والمؤسسية والحقوقية في الواقع العملي بصورة تتسم بالديمومة والثبات، وتعني فصل السلطة العامة عن العلاقات الاجتماعية الخاصة، وإدارة المؤسسات وفقاً لمعايير تعدد الحقوق والواجبات بدقة وهذه المعايير ليست معايير ذاتية، بل معايير موضوعية تقوم على مبدأ المواطنة المتساوية، ويمكن إيجاز أهم مقومات الدولة المدنية والتي تعتبر ضمانات لمدينة الدولة فيما يلي:

1. الفصل بين السلطات:

تتكون السلطة العامة في النظام الديمقراطي من ثلاثة سلطات تشكل التكوين المؤسسي للدولة، وتمثل بالسلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية وما يتفرع عنها من مستويات وأجهزة إدارية رأسيًا وأفقيًا، وبالتالي فإن مبدأ الفصل بين السلطات يعني منع التدخل بين المهام والاختصاصات ليسهل التنفيذ وتحدد المسؤوليات في نطاق كل سلطة وتفريعاتها، وبما يكفل إعمال مبدأ الرقابة على أداؤها والمحاسبة والمساءلة عن الاختلالات أو المكافأة والتكريم في حال الانضباط والإنجاز، وهو في الحقيقة فصل جزئي، لأن الهدف النهائي هو تحقيق التكامل في الإداء بين كافة الأجهزة والمؤسسات، إلا أن ذلك لا يعني التماهي أو سيطرة سلطة ما على بقية السلطات.

2. سيادة القانون:

سيادة القانون تعني أن يكون القانون الذي ينظم علاقات المجتمع ويضبط إيقاعاتها، هو الحاكم الوحيد لها، ويجب أن يكون سائداً (معمولاً به) في كل الأوقات ومختلف الظروف، وتسري أحكامه ونصوصه على كافة المواطنين على قدم المساواة ودون تمييز، وينبغي على سلطات الدولة والعاملين على إنفاذ القانون دعم وحماية سيادة القانون وعدم السماح بمخالفته.

3. الشفافية والحكم الرشيد (الجيد):

يشير مفهوم الحكم إلى ممارسة السلطة السياسية والاقتصادية والإدارية لإدارة شؤون بلد ما على جميع المستويات. ويشمل الحكم الرشيد الدولة والمجتمع المدني والقطاع الخاص، كما يعني بآثار التنمية طويلة الأمد على أجيال متعددة. وتتمثل أبعاد الحكم الرشيد في العناصر المحددة له.

وترتبط جوانب هامة أخرى «النزاهة والمساءلة والمحاسبة» ارتباطاً وثيقاً بالشفافية والحكم الجيد، باعتبارها شرطا لتحقيق العملية الديمقراطية على أساس الحكم الجيد والشفافية، ويتطلب كل مبدأ منها مجالا واسعا لشرحه، لكن يمكن توضيح مفهوم كل منها في الآتي:

الشفافية:

الحق في الوصول إلى المعلومات والأخبار الصحيحة.

القدرة على الاطلاع على الموازنات ومراقبة مسار تنفيذ المشاريع والبرامج ذات العلاقة بالشأن العام.

تتحقق الشفافية من خلال:

- الوضوح والإعلان عن الأنشطة وأهدافها ومصادر تمويلها.
- فتح أبواب المؤسسة المدنية في وجه المجتمع.

آليات تنفيذ الشفافية:

- الفصل بين السلطات الثلاثة التشريعية والتنفيذية والقضائية.
- قيام شراكة حقيقية بين الحكومة والمواطن ممثلة بمؤسسات المجتمع المدني.
- سيادة القانون إضافة إلى تشريع قوانين تساعد المواطنين وهيئات المجتمع المدني على كشف الفساد وتطبيقها على جميع المواطنين وأصحاب النفوذ على حد سواء.
- الديمقراطية التي توفر الفرص الملائمة لممارسة الشفافية وتفتح الأبواب أمام المساءلة والمحاسبة.
- اطلاع المواطنين باستمرار على سير إدارة وتدير شؤون البلد في المجالات كافة.
- وجود أنظمة رقابية تهتم بتعزيز مفاهيم الشفافية ومكافحة الفساد وتقوم بإصدار تقارير دورية حول عمل الحكومة وإن تكون هذه التقارير سهلة التداول.

النزاهة: هي منظومة القيم المتعلقة بالصدق والأمانة والإخلاص والمهنية في العمل، وبالرغم من التقارب بين مفهومي الشفافية والنزاهة إلا أن الثاني يتصل بقيم أخلاقية معنوية بينما يتصل الأول بنظم وإجراءات عملية.

المساءلة: هي واجب المسؤولين عن الوظائف العامة، سواء كانوا منتخبيين أو معينين، عن تقديم تقارير دورية عن أعمالهم ومدى تنفيذها، وحق المواطنين في الحصول على المعلومات اللازمة عن أعمال الإدارات العامة (أعمال النواب والوزراء والموظفين العموميين) حتى يتم التأكد من أن عمل هؤلاء يتفق مع القيم الديمقراطية ومع تعريف القانون لوظائفهم ومهامهم، وهو ما يشكل أساساً لاستمرار اكتسابهم للشرعية والدعم من الشعب.

المحاسبة: هي خضوع الأشخاص الذين يتولون المناصب العامة للمساءلة القانونية والإدارية والأخلاقية عن أعمالهم، أي أن يكون الموظفين الحكوميين مسؤولين أمام رؤسائهم (الذين هم في الغالب يشغلون قمة الهرم في المؤسسة أي الوزراء ومن هم مراتبهم) الذي يكونون مسؤولين بدورهم أمام السلطة التشريعية التي تتولى الرقابة على أعمال السلطة التنفيذية.

الفاعلية وحسن الاستجابة:

القدرة على تنفيذ المشاريع الأكثر استجابة لاحتياجات وتطلعات المواطن وبناء على الاستخدام الراشد والفعال للموارد والمصادر.

إرساء معايير الأداء التي تأخذ بعين الاعتبار:

- احترام المبادرات والعمل الطوعي.
- احترام التخصص وتقسيم العمل.
- اعتماد قواعد أخلاقية لممارسة العمل.
- التعاون والتفاعل بين العاملين والمتطوعين.
- احترام الفئات المستفيدة أو المستهدفة.

الممارسة الفعلية لمبدأ الفاعلية وحسن الاستجابة يستلزم:

- توزيع الأدوار وتقسيم العمل وموضوعية أداء الوظيفة.
- تداول السلطة وعدم احتكارها من طرف شخص بعيد عن المحاسبة.

مفهوم الحيادية:

الحيادية هي أن تطرح وجهة نظر بعيدة كل البعد عن التحيز، أي عندما تكون لديك وجهات نظر متعددة وأنت تميل إلى إحداها فيجب عليك أن توضح جميع وجهات النظر بشكل حيادي دون أن تميل إلى إحداها لتثبت صحتها.

الحيادية تحتوي على الكثير من المصادقية والعدل في مناقشة الموضوع بوعي أكبر. لا يهمني هذا العالم إن كنت سأطرح الموضوع بشكل لبق وأتقبل جميع الآراء دون التحيز لأحد منهم لأنني قد أكون مخطئاً فأنا بشر.

4. المشاركة السياسية:

تعني المشاركة بشكل عام العملية التي يلعب الفرد من خلالها دوراً مؤثراً من أجل المجتمع، وتكون لديه الفرصة لأن يسهم في مناقشة الأهداف والسياسيات العامة الخاصة بذلك المجتمع وتحديد أفضل الوسائل لإنجازها، وقد تتم هذه المشاركة من خلال أنشطة مباشرة أو غير مباشرة. وبالتالي فإن المشاركة السياسية تعني مساهمة الفرد بدور ما في المجال السياسي أو في الشأن العام المرتبط بالمؤسسات السياسية أو الحكم في إطار سياسي مستقل.

وتعد المشاركة السياسية من أهم ضمانات قيام الدولة المدنية الحديثة ذلك لأنها أداة إنتاج المؤسسات التمثيلية المنتخبة على كافة المؤسسات المحلية والإقليمية والوطنية.



5. الاعتراف بالآخر:

إذا كانت الديمقراطية تعني الحق في التعدد السياسي والاجتماعي ، فإن الاعتراف بالآخر أو اعتراف كل القوى والأطراف ببعضها يمثل الضمان الفعلي للممارسة الديمقراطية بدون رغبة أو محاولة من طرف لإقصاء الآخر، فيتحقق التعايش الذي يمثل الشرط الموضوعي للاستقرار السياسي والمجتمعي ، قد نجحت الديمقراطية تاريخياً في تحقيق التعايش المعبر عن الاعتراف بالتعددية في المجتمعات الغربية التي تعاني من اشد أنواع التعدديات الدينية والعرقية واللغوية وأكثرها حدة ، ولم يعد الوصول إلى السلطة يتطلب صراعاً وغلبة ، ولكن يعتمد على التنافس البرامجي.



6. الثقافة المدنية:

تتولى الثقافة المدنية في ظل الدولة المدنية الحديثة عملية إنضاج الممارسة الديمقراطية في الواقع المجتمعي فكراً وممارسة ، وتبدأ هذه العملية بتنوير الناس بمصفوفة الحقوق مقابل الواجبات بحيث يكون المواطن قادراً على المطالبة بحقوقه والحصول عليها، وتتولى النخبة المثقفة نشر الثقافة المدنية عبر وسائل التوعية ومؤسسات التنشئة السياسية والاجتماعية ووسائل الاتصال الجماهيري، وكلما زاد الوعي بالديمقراطية ، زادت معدلات المشاركة السياسية الواعية والفاعلة ، وانعكس ذلك إيجاباً على حدوث تطور سياسي يؤدي إلى تطور مجتمعي عام.

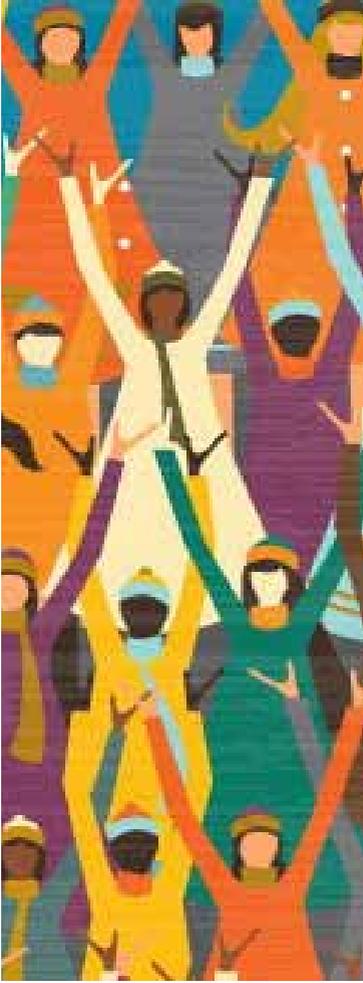
7. اللامركزية:

في سياق بناء الدولة المدنية الحديثة ينبغي العمل على ترسيخ الديمقراطية المحلية ، وذلك بدعم اللامركزية ، وتقوية السلطات العليا من خلال مختلف هيكلها المنتخبة ، بدءاً من مجلس المحافظة وصولاً إلى المديرية والمراكز ، تكون ذات صلاحيات محددة لإدارات ذاتية لامركزية في كل ما يمس شؤون الحياة المحلية مع تمتعها بحق التصرف في الميزانيات المتأتية من الضرائب والتمويل العمومي، وتوسيع صلاحياتها لتشمل المجالات الاجتماعية الحيوية مثل الصحة والتنمية والتعليم والنقل وغير ذلك على أن يحافظ القانون على التوازن بين صلاحيات تلك الهياكل المحلية وصلاحيات المركز.

8. حيادية المؤسسة العسكرية والأمنية:

إن حياد المؤسسة العسكرية والأمنية في الصراع السياسي على قدر كبير من الأهمية في الدولة المدنية الديمقراطية ، لأن الطبيعي في حالات الصراع السياسي أن تقوم هذه المؤسسة بكافة مكوناتها بحماية المواطنين أفراداً ومؤسسات بمختلف أطرافهم السياسية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية، ويكون الجيش الوطني هو صاحب المبادرة لوقف النزاعات العنيفة أو المفضية إلى العنف وبما يساهم في إيقاف أي تدهور سياسي واقتصادي واجتماعي، الأمر الذي يجعل من حياد ودور هذه المؤسسة ضامن للتحول الديمقراطي إلى دولة مدنية في مثل هذه الحالات من الصراع، فهي قوات وطنية تعمل بمهنية واحتراف بعيداً عن الاستقطاب السياسي، وفي إطار واجباتهم الوطنية المحايدة التي لا تخرج عن نطاق القسم العسكري، الذي يؤكد الولاء لله ثم للوطن والثورة، وعليها الابتعاد عن الوقوع في خطأ الانحياز أو الانجرار لأي طرف كان أو لخدمة توجهات سياسية معينة.

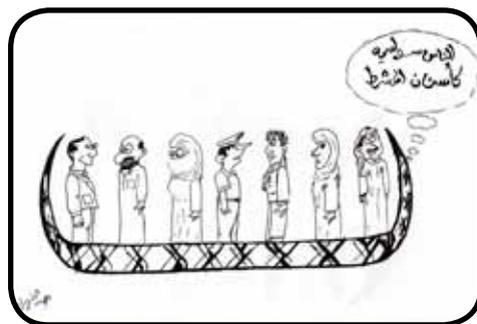
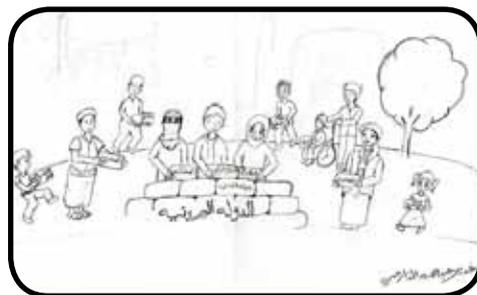
* هذه المادة قدمت في ورش التدريب بالمشروع من قبل المدرب نبيل عبد الحفيظ ماجد.

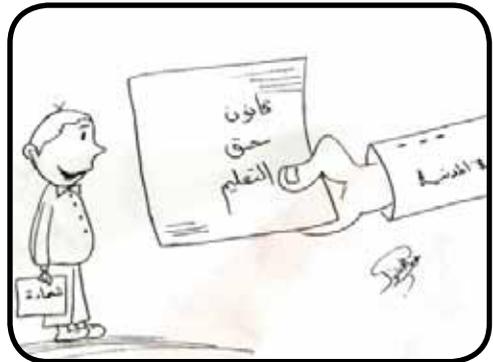
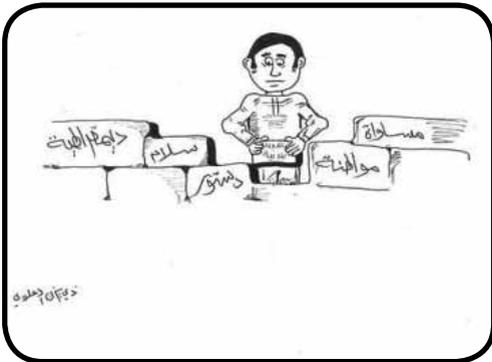
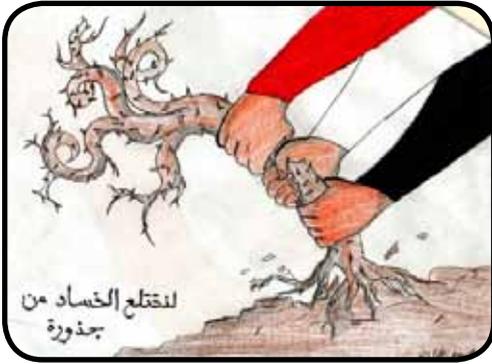


الفصل الثاني

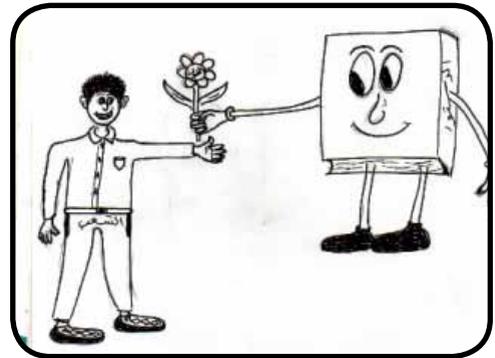
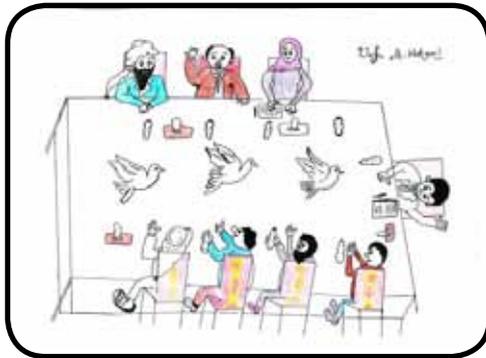
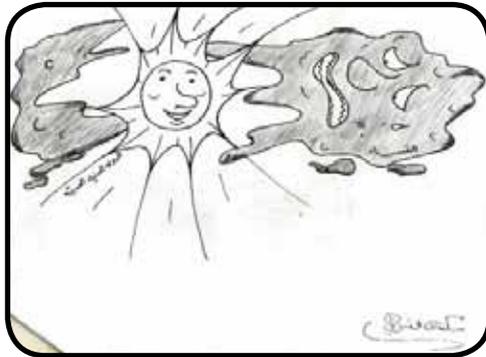
يحتوي هذا الفصل على العديد من الرسومات الإبداعية واللوحات الفنية التشكيلية التي أبدعها الشباب المتدربين خلال فترة التدريب. والتي تعد حصيلة وملخص لرؤية وتطلع كل متدرب نحو مستقبل الدولة التي ينشدها. بحيث أتت هذه الأفكار مترجمة لمجموعة من المعلومات والمهارات التي تلقاها المتدربين طيلة الفترة التدريبية بالمشروع من المدربين في المساقات النظرية والعملية تم عكسها على شكل رسومات ولوحات فنية وتمت الاستفادة من أبرز هذه الأعمال الفنية في حملة إعداد البوسترات والملصقات التعريفية بأهمية بناء الدولة المدنية الحديثة وأهمية المشاركة بالحوار الوطني الشامل.

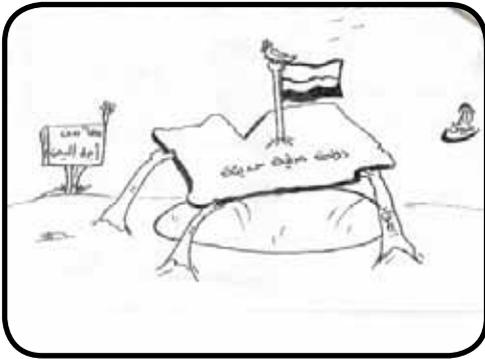
الدولة المدنية والمواطنة المتساوية



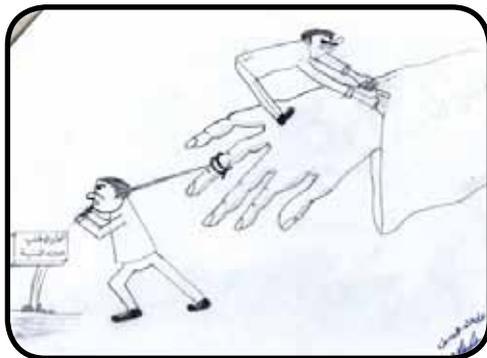
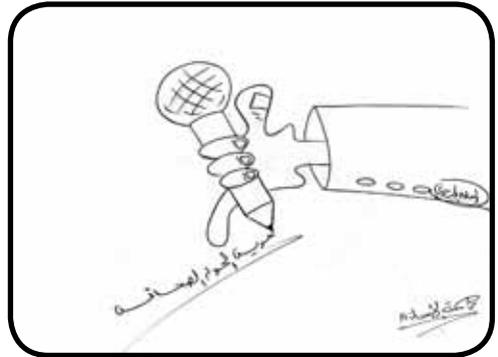
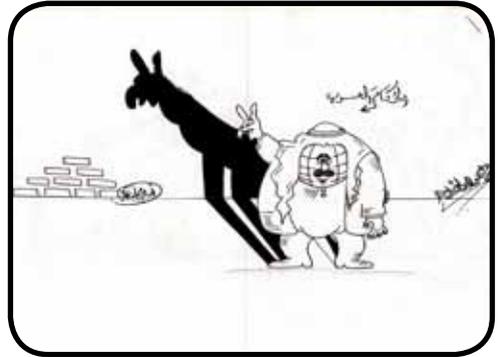


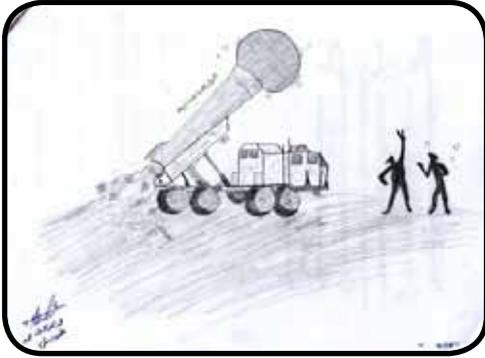
الدولة المدنية والمواطنة المتساوية

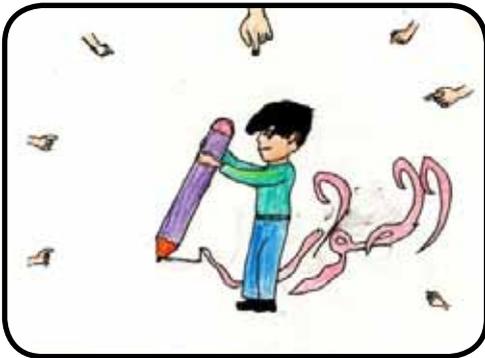
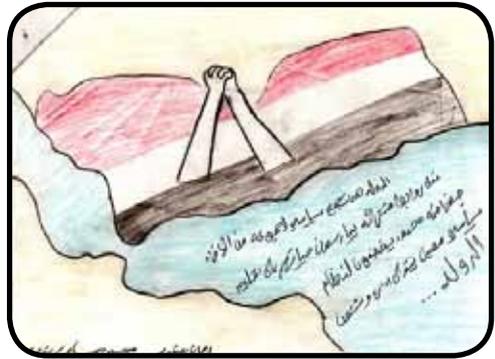


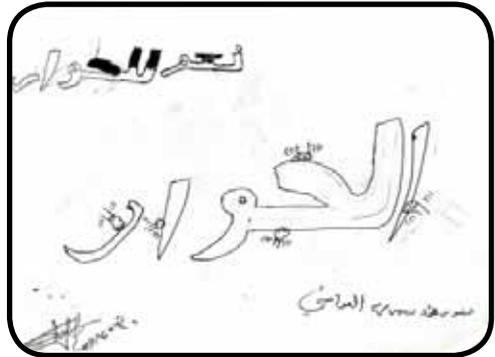
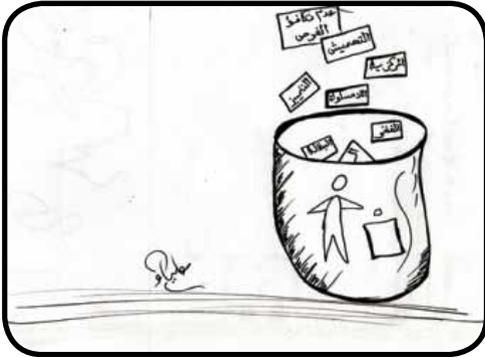


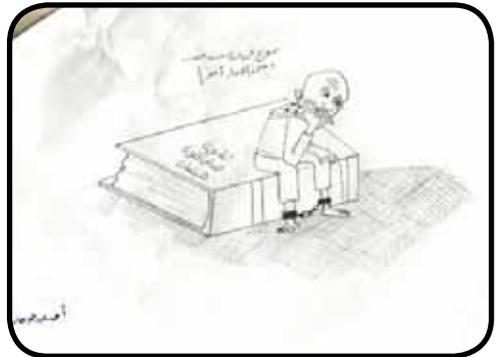
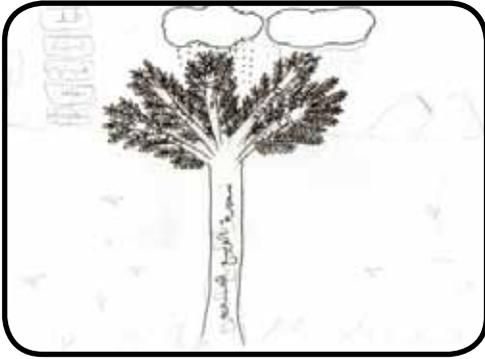
الدولة المدنية والمواطنة المتساوية





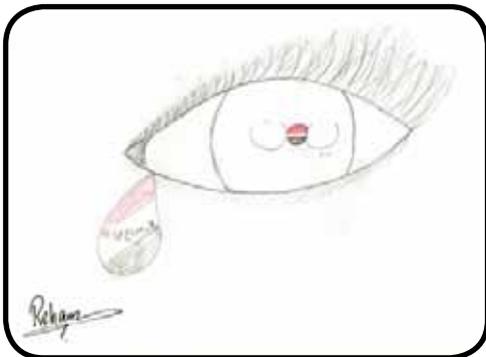
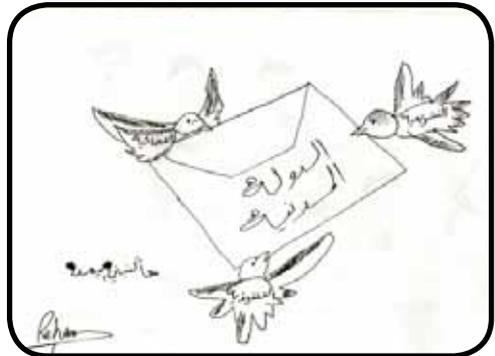




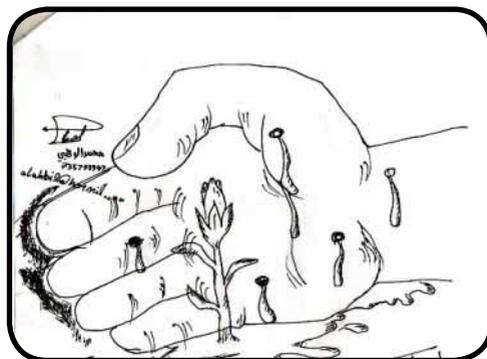
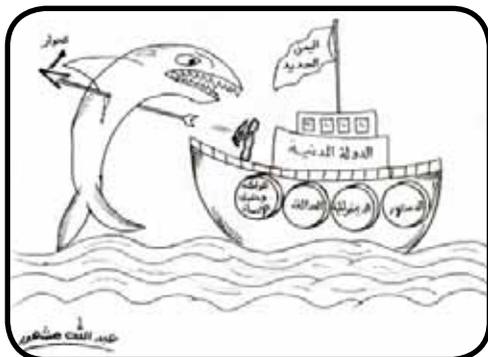
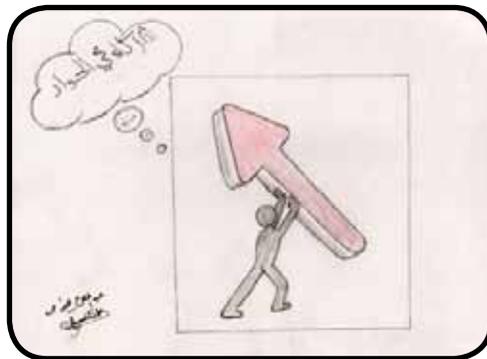


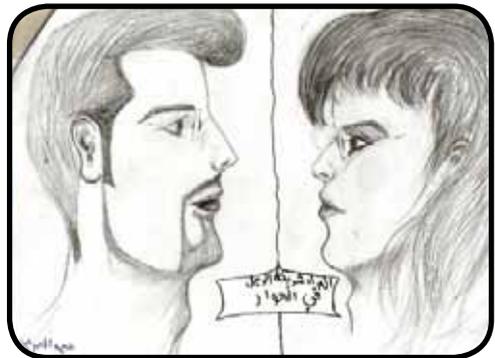
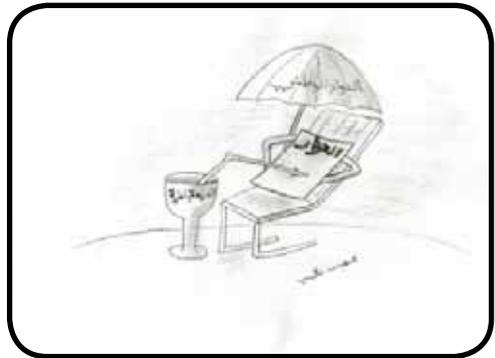
الدولة المدنية والمواطنة المتساوية



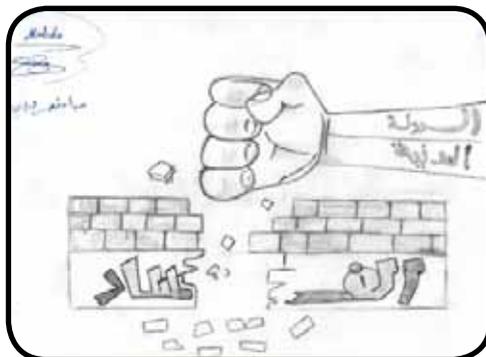
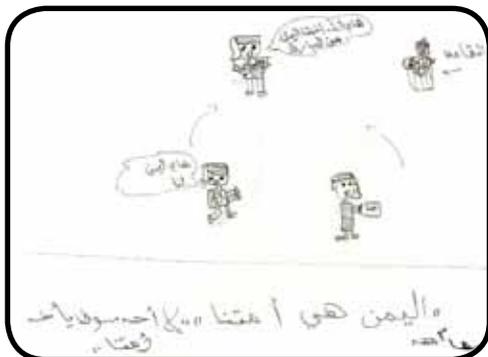
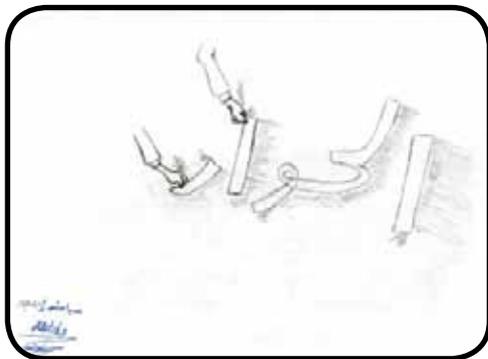


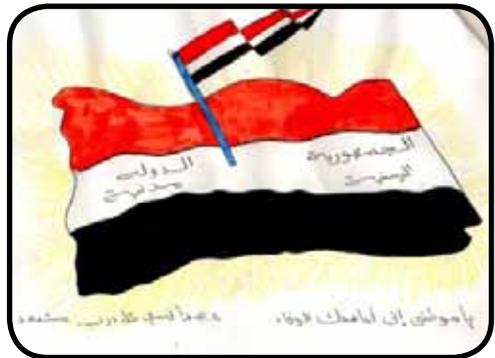
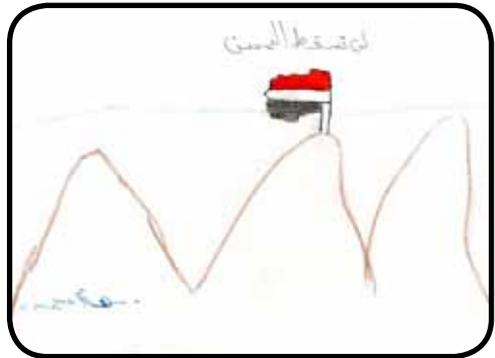
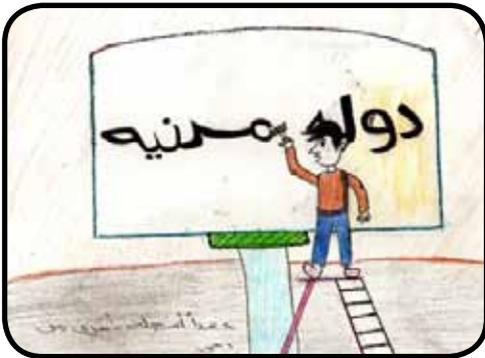
الدولة المدنية والمواطنة المتساوية



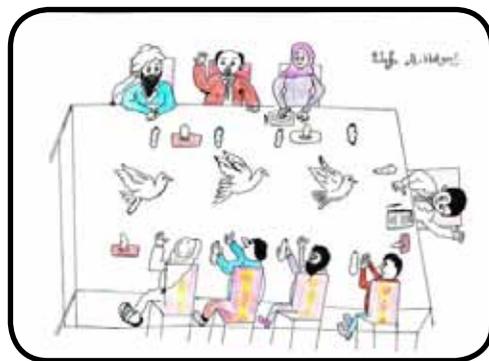


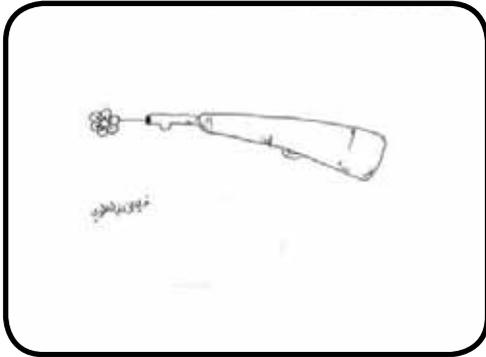
الدولة المدنية والمواطنة المتساوية



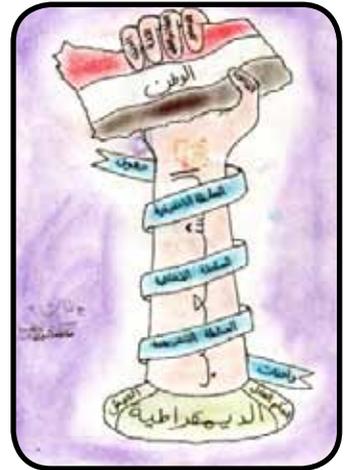


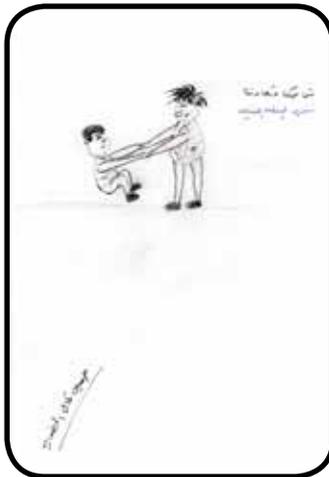
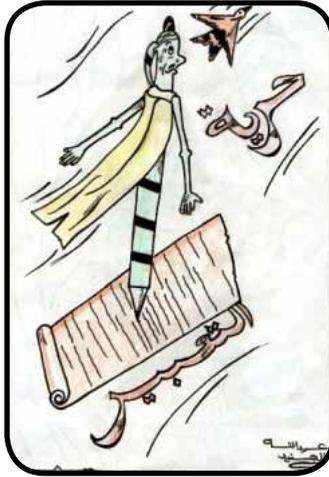
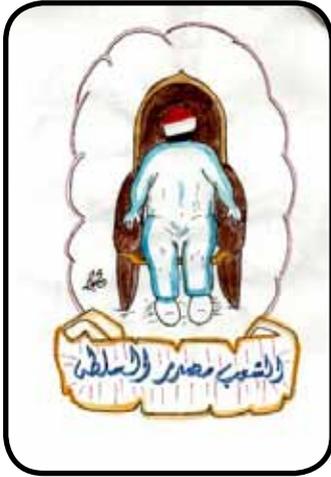
الدولة المدنية والمواطنة المتساوية



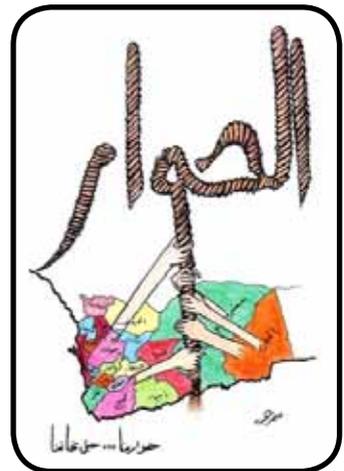
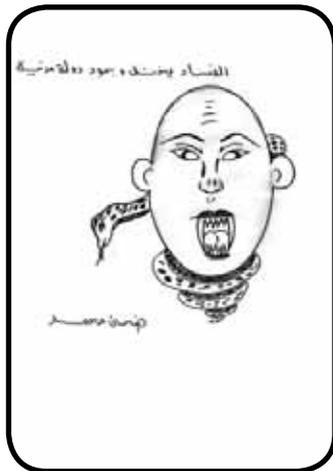
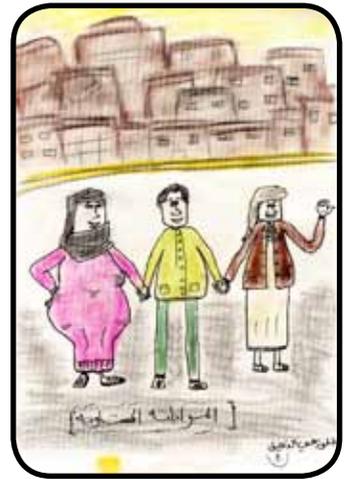


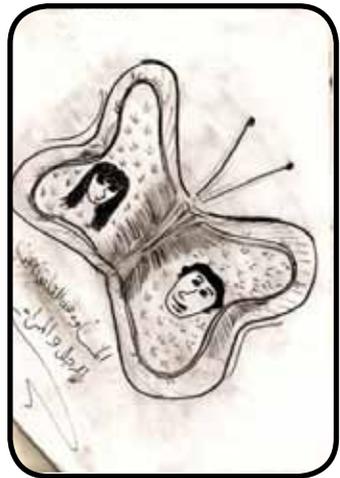
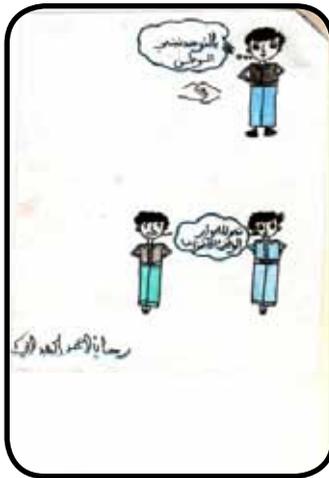
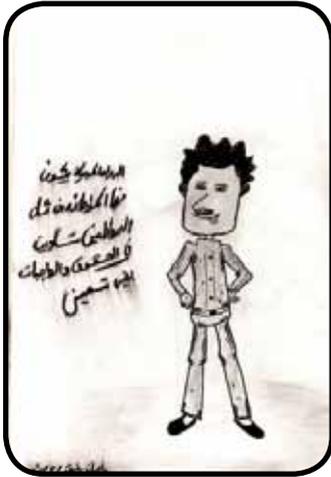
الدولة المدنية والمواطنة المتساوية



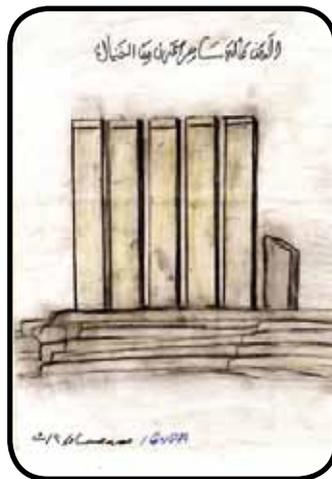


الدولة المدنية والمواطنة المتساوية



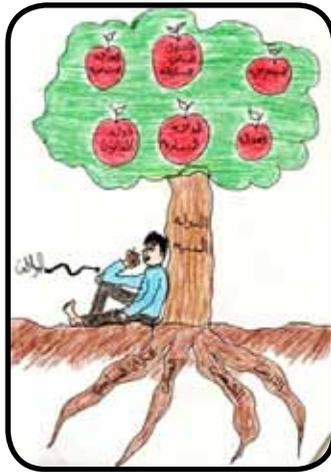


الدولة المدنية والمواطنة المتساوية

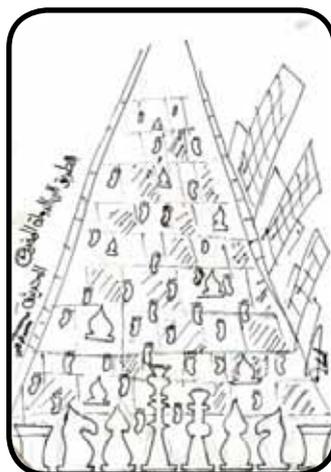


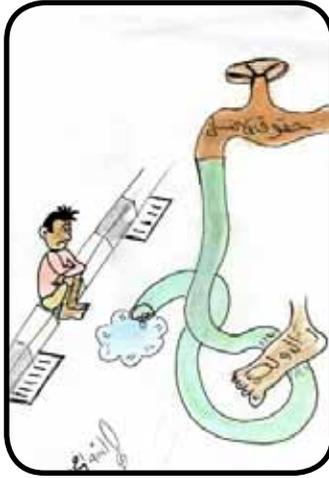
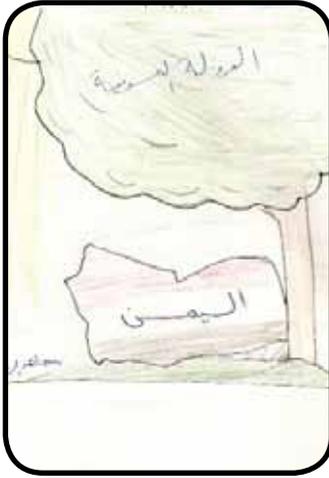


الدولة المدنية والمواطنة المتساوية

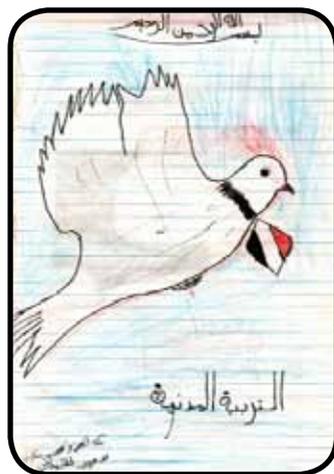
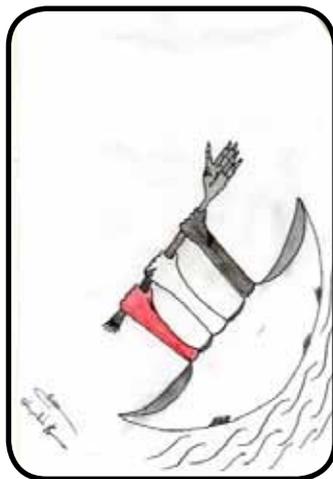


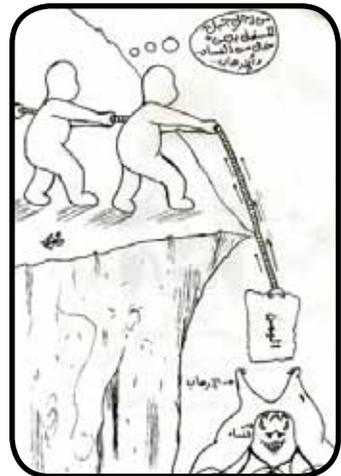
الدولة المدنية والمواطنة المتساوية



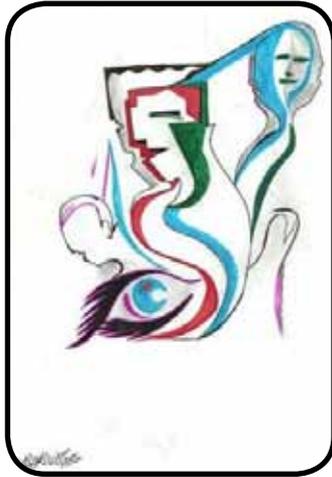


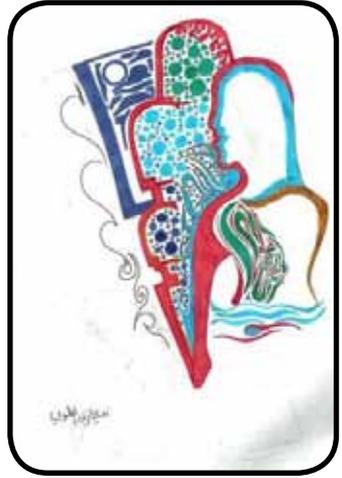
الدولة المدنية والمواطنة المتساوية





الدولة المدنية والمواطنة المتساوية







الفصل الثالث

يحتوي هذا الفصل على أكثر من 200 عبارة تم تدوينها من قبل الطلاب والشباب المشاركين في ورش عمل المشروع والتي كانت إحدى مخرجاتها أن يدون كل مشارك ما لا يقل عن عبارتين نصيتين يلخص من خلالها كل مشارك رؤيته وتطلعه نحو شكل الدولة التي ينشدها وأهمية المشاركة بمؤتمر الحوار الوطني الشامل.

الشعارات الكتابية الخاصة بمشروع رسالة لكل شاب

من حق أي فرد في المجتمع العيش بكرامة
من حق أي فرد التعبير عن رأيه بطريقة سلمية



عبدالله مشهور

مدنيتي الحديثة... رؤيتي القوية
شعارنا دولة مدنية حديثة



هدى العامري

يداً بيد وخطوة بخطوة نمضي على درب بناء الدولة المدنية
على درب الديمقراطية والحوار نبنى الدولة المدنية



أنور الحرازي

بقدر ما تنظر لبلدك تكون.. الحوار لحل كل المشاكل
معاً لأجل اليمن مشرق ومزدهر.. نعم لإيجاد مواطنة متساوية



بثينة المذحجي

حوارنا نجاتنا
من حقنا العيش في وطن خالٍ من التمييز



بدر

اليمن أمانة في أعناق الجميع
العلم نور والجهل ظلام



رانيا البعداني

نعم للحرية لا للاستبداد

نعم للحوار الجاد والفعال... لا للإرهاب



إيمان العزي

لأني حضاري... سلاحي بداري

في اليمن الجديد... التقسم شيء بعيد



مالك

عندما أحترم غيري وأتقبل الجميع وأجعل الابتسامه عادي... فالجميع يحترمني

نحن روح الوطن فليجعل كل منا الثقافة المدنية سلوكه



غدير الذارحي

الحوار الوطني الواعي يسمح لجميع الأطراف بالوصول لبر الأمان

المستقبل أنا وأنا الحوار والحوار دولة مدنية



أحمد عبيدو

منك استمدوا المجد والشرف الذي يتفاخرون به إذا نضروك

الكلمة العربية مجد ورفعته



زينة خالد

يمنا وطن يتسع للجميع

بالإصرار والعزيمة نبني اليمن الجديد



غمدان الشرعي

نعم لنشر ثقافة التسامح

نعم لتعليم الفتاة



هند الشهاري

الدولة المدنية والمواطنة المتساوية

الحوار هو السبيل الأفضل لحياة أفضل

لا نختلف فتختلف قلوبنا



ريهام حميد

الحوار خطوة أساسية لبناء الدولة المدنية الحديثة

نعم للحوار والوحدة والدولة المدنية الحديثة



عبد الحق العباب

نعم لحرية الفكر والتعبير.. لا للتمييز والعنصرية

يدا بيد في مكافحة الفساد



نورا الصبري

الوطن جذر ونحن فروع.. الوطن دم يسري في عروقنا

لا للعنف ضد الأطفال فهم مستقبلنا ورجالنا الأبطال



ابتهال حيدر

نعم لبناء دولة مدنية.. نعم للحوار

نعم لمشاركة المرأة سياسيا



أسماء الجهري

الحوار الوطني سحابة تمطر لنا لتثمر زهرة اليمن الجديد

الحوار الوطني شجرة إن لم تستفد من ثمارها استفد من ظلها



مجاهد الرياشي

لكل منا دافع بأن يرى اليمن دولة مدنية

كل منا له جانب مشرق عندما يراه



أحلام الجباري

نعم لمواطنة متساوية لا تمييز ولا عنصرية

الفساد هدر للموارد والبلاد وإهانة لكرامة الإنسان.. الفساد الإداري امتداد لفساد الأخلاق



سهام غليس

يمن يتسع لجميع الألوان

مواطنة مساواة حقوق دولة مدنية لنا جميعا



ذي يزن العلوي

حوارنا بقاءنا

بالحوار نضمن الانتصار



سمية ادريس

الحوار هدف كل واعي



علي أمين غانم

موطني عزتي

موطني حياتي



خلود الذيف

نعم لبناء دولة مدنية حديثة

نعم للحوار الفعال



جاسم

وطن لا نحميه لا نستحق العيش فيه

نعم للحوار.. لا للفوضى



مروة البعداني

الدولة المدنية والمواطنة المتساوية

من أجل اليمن ساهم في إنجاح الحوار الوطني
من أجل وطن تتعايش فيه كل ألوان الأطياف السياسية



ضحى محمد

بتوحيد الجهود نبني دولة مدنية
الدولة المدنية طريق إلى مستقبل واعد



زهير هاشم & محمد الوهبي

اليمن تجمعننا
بالحوار نبني المستقبل



نجوى المطري

تتجاوز اليوم خير من أن نقتتل غدا
العدل والمساواة وجهان لا يتحققان إلا بوجود دولة مدنية



حسين الحضوري

لنتنازل لبعضنا البعض من أجل الوطن
يجب إيجاد حلول واضحة طالما أننا نعيش تحت سماء واحدة



ريهام حميد & آمال العواضي

الحوار الوطني خروج لليمن من نفق الظلام
إخضاع الجميع لسلطة القانون خطوة تتجح الدولة المدنية الحديثة
تحرر الإنسان عامل أساسي لبناء نموذج ديمقراطي سليم



محمد السبتي

تقبل الآخر كما هو لا كما ينبغي أن يكون
من حقي العيش بأمن وكرامة



منى الرياشي

لا لنشر الفتن

معاً لتوعية الشباب



تسنيم الحنش

من لم يحتمل ذل التعليم ساعة بقي في ذل الجهل أبدا

إذا لم تكون كاتباً تفيد غيرك فكن قارئاً تفيد نفسك



محمد الصرمي

فليكن القانون واقعي لكي يطبق... لإقامة دولة مدنية يجب تكافؤ الفرص

لنهضة البلاد يجب احترام الشعب



أسماء الخولاني

الحوار البناء والهادف يؤدي إلى حوار وطني ناجح وفعال

الدولة المدنية مستقبلنا ومستقبل الأجيال القادمة

الحوار الحضاري وتفهم الآخرين ركنين أساسيين في نجاح الحوار الوطني



محمد درويش

أنهوا الفقر لينتهي الفساد.. لا تبيعوا وطننا في صفقات مشبوهة

خلف كل معاناة حلم جميل.. نريد دستوراً يحفظ حقوقنا في مختلف مراحل أعمارنا



عفاف العريفي

معا يدا بيد نبني حاضرنا والغد

كلنا الصغار والكبار تسودنا ثقافة الحوار



طارق الأرجي

نعم لحرية الفكر ولكن بدون إضرار الآخرين.. نعم لتقبل الآخر

تحاوروا من أجلنا



هيفاء الأحمصي

الدولة المدنية والمواطنة المتساوية

لنصنع طيف اليمن الجديد

معا لنترقى بالحوار



عبير الأشول

بعزيمتنا نحن الشباب نبني مجتمعاً مدنياً يكفل لكل ذي حق حقه في كل النواحي

الدولة المدنية تكفل للجميع الحقوق



جهاد الصلوي

لدولة مدنية يجب أن نبدأ بالتعليم

دولة مدنية عهداً أسجله بأحرف من دمي



سماح خالد & يولا

بالحوار سيتم دك الفتن وسنحافظ على الوطن.. كلنا إليه ننتمي وفي سبيل تحقيقه سنضحى ونفدى

إشراك كافة الشرائح الوطنية في الحوار دليل على صدق النوايا وصدق تصحيح المسار



عبد الله الجنيد

الدولة المدنية هي أساس بناء مستقبلي ومستقبل الأجيال القادمة

الشباب الواعي للحوار الهادف هو الأساس للوصول إلى الدولة المدنية



مبدأ البريحي

بالتحاور والحوار نجنب اليمن الدمار

بالعمل والإيمان نبني اليمن



محمد أحمد شروف

بالتربية المدنية نحصل على الحقوق المتساوية والمتكاملة

لا للتمييز والتهميش ولا بد من المساواة لجميع المواطنين



سكينة الشرفي

شعب واحد في يمن واحد.. وطن متسع للجميع
النساء شقائق الرجال في الحقوق والواجبات



سلا شاكر

لا لعمالة الأطفال
لا للحرب الأهلية



خالد الضبيبي

بالحوار الوطني وتحقيق العدل نبي الدولة المدنية الحديثة
بالحوار الوطني والتربية المدنية نحقق أهداف الدولة المدنية



أمينة الصلوي

الدولة المدنية ضمان الحاضر والمستقبل
الحوار أول لبنة في البناء الجديد



صادق أمين

اسمع رأي كل شخص لتخرج بحل
بالهدوء تستطيع المشاركة



رحاب البعداني

لا للفساد.. معا لأجل اليمن
نحن وطننا نعيش فينا



صهيب الصعفاني

المساواة في القانون تصنع الرجل والمرأة
لا للحزبية والقبلية والطائفية العمياء



إيمان رفيق & أماني البيضاني

الدولة المدنية والمواطنة المتساوية

الحوار الوطني خطوة نحو بناء يمن قوي جدا... الحوار الوطني بدايتنا لمستقبل أفضل للجميع
الحوار الوطني حجر أساس بناء اليمن الجديد... الحوار طريق لإيجاد حل وطني عادل



زينب علي

مكافحة الفساد واجب ديني ووطني

لا للتخريب والفوضى السياسية



قريش المحاقري

بالحوار الوطني وتحقيق العدل نبني الدولة المدنية الحديثة
بالحوار الوطني والتربية المدنية نحقق أهداف الدولة المدنية



أمينة الصلوي

الديمقراطية قلب الدولة المدنية الحديثة

الحوار مصدر لبناء اليمن



محمد كشح

بالحوار الفعال نغير المحال
الدولة المدنية دولة سيدها القانون



جميلة العثماني

بالحوار نبني الوطن وننشده إلى الأفضل
العدل ينشد الحب ويسهم في بناء المجتمعات



أبو بكر الجابري

الحوار الوطني هو اللبنة الأساسية لبناء يمن جديد
الحوار الوطني أساس الدولة الحديثة



اجلال دهاق

هناك من نرتقي بالحوار معهم.. وهناك من نرتقي بالصمت عنهم!

كفى بعثرة.. اصطفوا لأجل اليمن.. الحوار فن وأخلاق.. حاورني حتى تراني.. حاورني لتعرفني



عبر

معا للتخلص من الفساد

معا لبناء جيل المستقبل



محمد حنينة

الحوار مخرج اليمن للأمان

بالوحدة والحوار نبني اليمن



حياة الدبعي

ابنوا اليمن من غير نزاعات

من حقي أن اتعلم



عبد العزيز عقلان

لنحيا في ظل دولة مدنية حديثة

لنرتقي بالحوار



علياء

الحوار الوطني سبيل المختلفين ما دمنا مجتمعين على حب الوطن

نعم للعدل والمساواة والأمن والاستقرار في ظل يمن واحد



فياض العبسي

الحوار يمثل جسر العبور للوصول إلى دولة مدنية حديثة نحلم بها

بالحوار الوطني الشامل وهيكله الجيش يمكننا رسم ملامح اليمن الجديد



خولة المخلافي



ملحق الصور

يحتوي هذا الملحق على بعض الصور التي تم التقاطها للمتدربين الشباب والطلاب أثناء انعقاد الورش التدريبية.

الدولة المدنية والمواطنة المتساوية





الدولة المدنية والمواطنة المتساوية







مؤسسة شركاء المستقبل للتنمية (FPFD)

مؤسسة شركاء المستقبل للتنمية هي منظمة غير حكومية مستقلة ومحايدة وغير هادفة للربح مكرسة للدفاع عن قضايا المجتمع والمرأة والشباب على وجه الخصوص ومعايير وقيم الديمقراطية وحقوق الإنسان وتزاول نشاطها بموجب الترخيص الرسمي من الجهات المسؤولة المتمثلة بوزارة الشؤون الاجتماعية والعمل برقم (131) لعام 2009 ومقرها الرئيسي أمانة العاصمة ولها فروع وشبكة مكونة من 15 منسقا ومنسقة من مختلف المحافظات.

تم تدشين أنشطتها من قبل الناشط الاجتماعي الدكتور/ نزار غانم في عام 1992 تحت ما كان يعرف بالمركز الصحي الثقافي وترخيص رقم (30) الصادر عن وزارة الثقافة والسياحة لعام 1994.

وتعمل المؤسسة على تحقيق تنمية مستدامة في المجتمع من خلال تحقيق كافة أهدافها ضمن مجالات عدة لها علاقة مباشرة بتفاصيل الحياة اليومية في المجتمع المدني اليومي.

اليمن - صنعاء - شارع الرقاص
Al-RAQASS street - Sana'a - Yemen
TELFAX: 00967-1-203050
MOBILE: 00967-736000778
00967-777344931
P.O.Box: 11394
E-mail : info@fpfd-yemen.org
fpfdyemen@gmail.com
WWW.FPFD-YEMEN.ORG